روسيا وقِرم ذات العماد

سأستعير من الراحل الفيلسوف الشعبي والسيناريست السوري نهاد قلعي عبارة شهيرة كانت تشكل لازمة لحواره الدرامي الكوميدي: إذا إردنا أن نعرف ماذا في سورية يجب أن نعرف ماذا في القرم! والحال أن من المفيد النظر إلى تاريخ شبه الجزيرة التي تكاد تتصل جغرافياً مع البرّ الروسي من جهتها الشرقية، كما تستضيف على ساحلها الجنوبي في ميناء سباستوبول المقر الرئيس لأسطول موسكو على ساحل البحر الأسود. ففي القرن الثامن عشر استولت روسيا على القرم إثر غزو جيوش الامبراطورة الروسية كاثرين الثانية في 1783 وسيطرتها على تتار القرم المسلمين الذين كانوا متحالفين مع العثمانيين. وفي 1944 قام الزعيم السوفياتي جوزف ستالين بطردهم من المنطقة لتحالفهم مع النازيين خلال الحرب العالمية الثانية ولم يعودوا إليها إلا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. أما عن علاقتها مع أوكرانيا، فشبه جزيرة القرم لم تصبح جزءاً من الأخيرة إلا في 1954 عندما قرر الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشوف اهداءها إليها.

ارتفع منسوب هواجس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حيال نفوذه العسكري في القرم حين أعلن الرئيس الأوكراني الأسبق فيكتور يوشنكو في 2009 أنه يتوجب على روسيا إخلاء قاعدتها البحرية في سباستوبول بحلول 2017: الإعلان الذي دقّ جرس الإنذار في موسكو نظراً الى أن خروج الأسطول الروسي من موقع مفتوح على مضيقي البوسفور والدردنيل من جهة، وعلى شمال القوقاز الروسي من جهة أخرى، سيشكّل خسارة استراتيجية جيوسياسية غير مسبوقة لروسيا منذ أن تفكك الاتحاد السوفياتي العام 1991 وتمّ تقاسم أسطوله في البحر الأسود بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا. ومنذ ذلك الوقت غدت شروط بقاء الأسطول الروسي في القرم موضوعاً في غاية الحساسية بين موسكو وكييف.

وفي 2010 وصلت إلى الحكم في أوكرانيا قوى لا تخفي عداءها لبوتين شخصياً، الأمر الذي أثار «نرفزة» سياسية عالية التوتر في موسكو كانت الدافع الرئيس لدعمها حركة انفصالية وصلت إلى إطلاق استفتاء لضم شبه الجزيرة إلى روسيا، وحدث الضم الكيدي بصمت كامل من الغرب الأوروبي والأميركي معاً.

أما في سورية حيث أعلنت موسكو انخراطها المباشر في العمليات العسكرية الدائرة هناك، فالأمر ينسحب على تطلعات لروسيا لإقامة جدارها الجديد بعد تهاوي جدار برلين وانحسار هيبة المعسكر الشرقي بانتهاء الحرب الباردة، تطلعات لتواجد عسكري مباشر على سواحل البحر الأبيض المتوسط من خلال نقطة عسكرية متواضعة في ميناء طرطوس أُهّلت بسرعة

قياسية لتمكينها من استيعاب حجم العمليات العسكرية الروسية، وكذا تحديث مطار حميميم المهمل وتحويله قاعدة جوية لانطلاق أحدث طائراتها الضاربة من طراز سوخوي بكافة فئاتها، والتي قد يتجاوز عدد طلعاتها الثلاثين غارة يومياً. وترتبط هذه القاعدة العسكرية التي يفضّل العسكريون الروس أن يطلقوا عليها صفة «نقطة إمداد ومساعدة تقنية» نظراً الى صغر مساحتها وضحالة مياه مينائها بحيث يتعذر رسو البوارج العسكرية فيها، برمزية «الضرورة» في رفع العلم الروسي هناك، مرافقاً التواجد العسكري التقني جواً وبراً وبحراً، ما يجعل مرفأ طرطوس نقطة انتشار روسيا الوحيدة في البحر المتوسط، على رغم استبعاد تحويلها إلى قاعدة موسّعة، حسبما صرّح الرئيس بوتين في مؤتمره الصحافي السنوي، متسائلاً عن «جدوى إهدار الأموال في إقامة قاعدة عسكرية كبيرة في طرطوس وصواريخ روسيا الباليستية تنطلق عند الحاجة من بوارجها في بحر قزوين سديدةً باتجاه أهدافها»!

فصل المقال يكمن في حجم وطبيعة المطامح الروسية الطويلة الأمد في إرم ذات العماد، المطامح التي بدأت تطفو بوضوح على ساحل طرطوس المضطرب. فناهيك عن العمليات العسكرية اليومية التي أسقطت في شكل نهائي ورقة توت السيادة عن عورة النظام، بدأت تلك المطامح تأخذ شكلاً هو الأقرب إلى انتداب فعلي بصورة تدخّل موسكو المباشر والعلني في القرارات الأممية المتعلّقة بالانتقال السياسي في سورية، وفرضها أجندات بعينها على برنامج المفاوضات المرتقبة، واختيار أعضاء للوفد المعارض، وصولاً إلى التلميح بمنح بشار الأسد لجوءاً سياسياً في روسيا إثر إنجاز الفترة الانتقالية أو، بمعناه المضمر، حين ينتهي دوره الفعلي بتسليم المقدّرات السورية كاملة إلى الدب الروسي الذي تقطر الدماء السورية من أنيابه المتشابكة.

مرح البقاعي

رئيس الحزب الجمهوري السوري

الإثنين، ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦